

المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد يعقد مؤتمره بعنوان "حوكمة قطاع الأمن الفلسطيني"

البيرة - كامل جبيل - عقد المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن في قاعة الهلال الأحمر في البيرة أمس، مؤتمره السنوي الأول بعنوان "حوكمة قطاع الأمن الفلسطيني" بحضور لافت لمؤسسات المجتمع المدني، والحقوقيين، والباحثين ومحاضرين في الجامعات الفلسطينية، بالإضافة الى ممثلين عن الأجهزة الأمنية، وتناول المؤتمر أربعة أركان من شأنها تعزيز الحوكمة في المؤسسة الأمنية، وتقديم الإسناد لها لتنفيذ المهام المناط بها وفقاً للقانون، كان على رأسها: فاعلية نظم الشكاوى في الأجهزة الأمنية، فاعلية الرقابة على أداء الأجهزة الأمنية، الحق في التجمع السلمي، ومدى إنفاذ والإلتزام في مدونات السلوك في القطاع الأمني.

ودعت الأطراف المشاركة في المؤتمر الأجهزة الأمنية الفلسطينية لمراجعة ذاتها واستخلاص العبر للانطلاق نحو المستقبل، مؤكداً على الحاجة الملحة لوجود عقد اجتماعي جديد بين الشعب والأجهزة الأمنية، ومتطلعين صوب مؤسسة أمنية فلسطينية ديمقراطية حامية للدستور والحقوق والحريات والاستقرار والأمن وللؤسسات الدستورية، تحترم بدورها حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، وليست درعاً حامياً للنظام السياسي أو أداة للحزب الحاكم.

وافتتحت الجلسة هامة زيدان، مديرة المناصرة والسائلة المجتمعية، موضحة أن هذا هو المؤتمر الأول للمنتدى، والذي يهدف للخروج بتوصيات واضحة في مجالات الرقابة والسائلة المجتمعية على القطاع الأمني في ظل غياب عمود السائلة للمجلس التشريعي، وسيتابع المنتدى الضغط على الجهات الرسمية لتبني التوصيات للمتمخضة عن المؤتمر.

استهلّ الجلسة الافتتاحية بكلمة من سكرتير المنتدى السيد عمر رخال، الذي سرد بومضة تأسيسية حول المنتدى، بوصفه حاضنة تضم عدداً من مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وترسيخ سياسة السائلة للمجتمعية.

وتطرق رجال الى أهداف المنتدى المتمثلة في المساهمة في تطوير وضمان تنفيذ الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية لقطاع الأمن في فلسطين، وإتاحة المجال لمؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في بلورة السياسات العامة المتعلقة بعمل المؤسسة الأمنية وعلاقتها مع القطاعات الأخرى، بالإضافة الى المساهمة في تطوير آليات التواصل والانفتاح بين المجتمع المدني والمؤسسة الأمنية وتعزيز

مبدأ حق للواطن في الوصول إلى المعلومات الدقيقة ذات العلاقة بما تقوم به المؤسسة الأمنية ضمن القانون، وأخيراً تفعيل الرقابة المجتمعية على المؤسسة والأجهزة الأمنية والتأكد من فعالية نظم المسائلة الخاصة بها.

التحديات التي تعصف بأجهزة الأمن الفلسطينية

وبين عصام العاروري التحديات التي تعصف بأجهزة الأمن الفلسطينية وتقوّض دوره، موجهاً السبابه نحو الاحتلال الذي يمس بهيبة الأمن ومكانته وحتى احترامه لدى المجتمع؛ فهو يحاصر السلطة الوطنية بالدور الأمني وفق التصور الإسرائيلي، الذي يستبيح الأرض، والشجر والحجر، وينتهك حقوق الفلسطينيين بشكل يومي. فيما يتمحور التحدي الثاني، بحركة الإحالة للتقاعد المبكر، وصيغة العدائية التي أعطاها المتنفذون للحراك المحتج بالرغم من الموقف للأزوم والسلوك غير المفهوم، ناهيك عن الاتهامات الجاهزة التي تصاحب كل مخالف في الرأي والاجتهاد والصاق نعوت "كأصحاب الأجنداث الأجنبية"، أو وكلاء، مدسوسين أو مرتزقة، تماماً كما حدث في التجمع السلمي إزاء رفع العقوبات عن غزة. وفي حديث للدكتور محمد المصري، رئيس المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تحدث عن أهمية وجود رؤية سياسية شاملة وتوافق وطني، وأن عقد المؤتمر يقدم الدعم والسناد للأجهزة الأمنية، ويهدف الى الاستفادة من الخبرات والتجارب الرائدة، وليس للمحاسبة والسائلة من منطلق الشراكة المجتمعية كل حسب موقعه، وبغرض تطوير قدرات الأجهزة الأمنية.

وفي كلمة للدكتور عزمي الشيبيني، مستشار مجلس إدارة ائتلاف أمان لمكافحة الفساد، عبر فيها عن هدف المؤتمر الدسم، والمتمثل في تكوين رؤية فلسطينية مجتمعية لما يريده للواطن من الأمن؛ إذ يتوجب على المجتمع الفلسطيني إيجاد صيغة متوازنة إزاء الدور الحقيقي المطلوب من الأجهزة الأمنية، وهو التزامها بمؤشر البوصلة نحو إنهاء الاحتلال وتعزيز حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير من جهة، وبناء مؤسسات الدولة من جهة أخرى. فالأجهزة الأمنية هي أداة لتنفيذ مهام مكلفة بها، وهي خاضعة للرقابة الداخلية والخارجية، وتخضع بدورها للمسائلة وفق القانون، كما يتوجب على الأجهزة الأمنية تقديم خدماتها بمساواة ودون تمييز ومحاباة، وأن تنأى بنفسها عن التجاذبات السياسية، وللحفاظة على هيبة الدولة وسيادة القانون،

وللمساهمة دون التدخل في عمل الأجهزة القضائية والتنفيذية.

فاعلية الرقابة على أداء الأجهزة الأمنية

وأوصى المتحدثون في الجلسة الأولى بضرورة ترميم النظام السياسي الفلسطيني بإجراء انتخابات عامة لانتخاب مجلس تشريعي قادر على صياغة القوانين ومراقبة السلطة التنفيذية بأجهزتها المختلفة، والحد من هيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى وخاصة السلطة القضائية، وإعطاء دور أكبر للمؤسسات المدنية الفلسطينية للرقابة على أجهزة الأمن وخاصة للمجلس التشريعي، ومجلس الوزراء وديوان الرقابة المالية والإدارية، والهيئة المستقلة لحقوق الانسان، بالإضافة الى ضرورة تكاتف جهود مؤسسات المجتمع المدني مع بعضها لتشكل قوة ضاغطة من أجل الرقابة على السلطة التنفيذية وأجهزتها الأمنية.

وفي تعقيب للمدعوين، استهجن ماجد العاروري كثرة القوانين الصادرة في جريدة الوقائع في ثلاثة أعداد فقط في شهر تموز، في حين يكون صدور القانون في الدول الأخرى بين إقراره وتفعيله من ستة أشهر لغاية سنة أو أكثر. وعقب العاروري أيضاً على موضوع التعذيب للمغيب في الورقة المطروحة، مطالباً بوجود مجلس تشريعي فاعل، تستظل الرقابة المجتمعية بفيئته.

الحق في التجمع السلمي

كما عرّجت الجلسة الثانية على الحق في التجمع السلمي، والذي يحتل مكانة هامة لممارسة العديد من الحقوق والحريات العامة الأخرى، والتي كفلتها ونظمتها للوائح والمعايير الدولية والدساتير الحديثة والتشريعات الوطنية، بحيث يكون انتهاك الدولة وأجهزتها الأمنية وتعديتها على ممارسة هذا الحق فساداً سياسياً.

وتحدثت الورقة عن الاعتداء على حق التجمع السلمي، خاصة في ظل الانقسام الذي ألقى بظلاله عام ٢٠٠٧ ولم يكن تعامل السلطة التنفيذية والقضائية مع هذه الإنتهاكات طبقاً للقانون في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد فرضت الحكومتان في رام الله وغزة قيوداً مشددة على الحق في التجمع السلمي، ويعزى ذلك الى اللد والجزر في الحالة السياسية إزاء عملية للصالحة الفلسطينية.

توصيات إزاء الحق في التجمع

أوصى الباحث محمود علاونة، معد الورقة البحثية

عن الحق في التجمع السلمي، للمجلس التشريعي بضرورة

إعادة صياغة قانون الاجتماعات العامة ولائحته التنفيذية وتعديله، في ظل عدم انسجام بعض نصوصه ونصوص اللائحة التنفيذية وعدم دستورتيتها مع القانون الأساسي الفلسطيني للعدل للعام ٢٠٠٣، بالإضافة الى ضرورة العمل على مواءمة التشريعات الفلسطينية للمنظمة للحق في التجمع بما جاءت به نصوص اللوائح الدولية من أحكام، خاصة تلك التي وقعت عليها دولة فلسطين. كذلك محاسبة كل من ينتهك حق التجمع السلمي على المستويين الإداري والجنائي، وضرورة تعزيز بيئة النزاهة والشفافية والحق في الحصول على المعلومة في لجان التحقيق التي تشكلها المستويات السياسية للتحقيق في أحداث انتهاك حق التجمع، ونشر نتائج وتوصيات اللجان التي تشكل للتحقيق في أي انتهاكات ضد حقوق الإنسان وخاصة الحق في التجمع.

وأشار الباحث عبد الرحمن ربحان الى أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية قد اعتمدت مدونات سلوك وأخلاقيات الوظيفة حيث اعتمد كل جهاز مدونة سلوك خاصة به. وتشكل هذه المدونات بالإضافة الى التشريعات الناظمة لعمل الأجهزة الأمنية، إطاراً عاماً طوعياً على منتسبي هذه الأجهزة الإلتزام به، حيث أنها تتضمن للمعايير والقيم والبادئ الأخلاقية التي يتوجب إلتزام المنتسبين بها أثناء تأديتهم مهامهم وواجباتهم الوظيفية. ومن ناحية أخرى فإن المبادئ الأساسية التي تتضمنها مدونات السلوك في فلسطين تستند إلى ما ورد في القانون الأساسي وفي إعلان الاستقلال.

صحيفة القدس

الخميس

٢٠١٨/٨/٩

ص ١٧